مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

تقييم سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001م- 2014م

الزازية ستيتي
جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس - الجزائر

المستخلص :

تحاول هذه الدراسة إلقاء نظرة على أهم مكونات برامج الإنفاق الحكومي ومعرفة مدى أثر هذه الأخيرة على الاقتصاد الوطني من خلال جملة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تساعد على إعطاء صورة للإنجازات الفعلية مقارنة بالأهداف الموضوعة . ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الاسئلة التالية : كيف كانت نتائج البرامج الوطنية للإنفاق الحكومي الممتدة خلال الفترة 2001 إلى 2014 على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي؟ و هل كانت تلك النتائج في مستوى ما رصد لها من إمكانيات مالية؟ و كإجابة عن اسئلة هذه الدراسة تم وضع الفرضية التالية: يمكن لبرامج الإنفاق العام أن تحسن من وضعية الاقتصاد الجزائري و أن تخرجه من كونه إقتصاد ريعي إذا تم استغلال موارد تلك البرامج استغلال جيدا يضع القطاعات الانتاجية خاصة الصناعة و الزراعة في قمة أولوياته، لا سيما و أن الاهتمام بتلك القطاعات له بعد اجتماعي في غاية الأهمية و هو زيادة مناصب الشغل في الدولة و بالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين. أما المنهج المعتمد في هذه الدراسة فقد تنوع بين المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الإحصائي . أظهرت نتائج الدراسة لمختلف المؤشرات أن سياسة الانفاق العام المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة 2001- 2014 هي سياسة مالية توسعية بحتة، تم فيها إنفاق ملايين الدولارات دون أن تعمل على تطوير الإقتصاد الوطني و تحريك الآلة الإنتاجية.

ABSTRACT:

This study is trying to focus on examining and evaluating the most important components of Algeria government spending programs, as well as exploring the impact of these programs on the national economy through a number of qualitative and quantitative indicators, which help to compare between the actual and planned achievements. The study problem can be summed up in the following questions:
What are the results of the extended government spending national programs during the period 2001 to 2014 at the economic and social levels? can these results be compared against the level of financial resources directed to achieve them?
in order to answer these questions, the following hypothesis was put forward: Public expenditure programs can improve the situation of the Algerian economy through putting more emphasis on the productive sectors especially the agricultural and industrial sectors, rather than focusing on rent seeking sector, since these sectors can play an important role in providing employment opportunities, and thus improving citizens welfare. The study adopted the analytical descriptive and statistical methods. The study main findings indicated that Algeria's public expenditure policy during the period 2001-2014 is a purely expansionary fiscal policy, in which billions of dollars have been spent without developing the national economy and moving the productive machinery.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي ، الاقتصاد الانتاجي ، الجزائر .

المقدمة:

يتميز الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصاد ريعي، حيث أن ما بين 95% و98% من عائدات الدولة من العملة الصعبة مصدرها قطاع المحروقات دون وجود قاعدة إنتاجية مما يكرس لمزيد من التبعية، و هذا الواقع يفرض تحديات جدية مرتبطة بضرورة تنويع الاقتصاد ورفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، وهو ما يعني استخدام هذه الموارد بشكل يمكن من تطوير هيكل الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك وفي ظل ما شهدته بداية الألفية الثالثة من ارتفاع لأسعار البترول و من ثم زيادة الموجودات الجزائرية من العملة الصعبة بشكل ملحوظ، دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة معنونة بالزيادة في مستويات الإنفاق من خلال برامج للإنفاق العام التي عرفت ثلاث مراحل على طول الفترة الممتدة من 2001–2014، و هي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 وصولا إلى المخطط الخماسي 2010– 2014، وتركزت الجهود في هذه البرامج حول دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذا تعزيز هياكل البنية التحتية بالإضافة إلى المجهودات في مجال الإسكان و التهيئة العمرانية، و في هذا السياق يحاول هذا العرض إلقاء نظرة على أهم مكونات برامج الإنفاق الحكومي ومعرفة مدى أثر هذه الأخيرة على الاقتصاد الوطني من خلال جملة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تساعد على إعطاء صورة للانجازات الفعلية مقارنة بالأهداف المسطرة.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في أن بداية الألفية الثالثة شهدت منعطفا مهما بالنسبة للجزائر يستحق التوقف عنده و تقييم نتائجه، يتمثل هذا المنعطف في ارتفاع ملحوظ بل و غير مسبوق لأسعار البترول، حيث لامست في بعض الأوقات عتبة 147 دولار للبرميل الواحد، وانعكس ذلك في زيادة الموجودات الجزائرية من العملة الصعبة لمستوى غير مسبوق، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تطلق برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني في محاولة لإعطائه دفعة تمكنه من تجاوز تبعيته لقطاع المحروقات من خلال برامج الإنفاق العام التي امتدت على ثلاث مراحل على طول الفترة الممتدة من 2001م إلى 2014م .

منهج الدراسة :

تماشيا مع الأفكار التي نريد ايصالها إلى القارئ عبر هذا الموضوع، كان من الطبيعي أن يتنوع المنهج المتبع لمعالجته بين المنهج الوصفي استجابة لمقتضيات تجميع المعلومات، ليتم التركيز بشكل أساسي على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل الأفكار و استخلاص النتائج، فضلا عن المنهج الإحصائي حيث تم الاعتماد على الكثير الإحصائيات و الأرقام و ذلك حسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع.

أهداف الدراسة :

يهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

تقييم النتائج المحققة لسياسة الإنفاق الحكومي الخاصة بالألفية الثالثة الاقتصادية منها و الاجتماعية.

معرفة ما إذا كانت النتائج المتوصل إليها قد حققت المسعى المنشود أم لا و ذلك بعد سنوات من المضي في الإصلاحات التي نادت إليها الحكومة.

معرفة ما إذا كانت النتائج في مستوى ما رصد لها من امكانيات مالية معتبرة أم لا.

معرفة ما إذا حقق الاقتصاد الجزائري هدف التنويع الاقتصادي، و مدى تخلصه من تبعيته لقطاع المحروقات بعد تطبيق برامج الانفاق الحكومي الخاصة بالألفية الثالثة.

إشكالية الدراسة :

تأسيسا على ما سبق تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة العلمية في:

كيف يمكن تقييم مسار البرامج الوطنية للإنفاق الحكومي الممتدة خلال الفترة 2001 و 2014؟

و يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي سؤالين فرعيين:

كيف كانت نتائج برامج الانفاق على الصعيد الاقتصادي؟

كيف كانت نتائج هذه البرامج على الصعيد الاجتماعي؟

فرضيات الدراسة :

كإجابة مؤقتة على اشكالية الدراسة نضع الفرضيات التالية:

إن الحكم على برامج الانفاق الحكومي بالنجاح أو الفشل ليس له أي دلالة إلا بأخذ الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي بعين الاعتبار:

فعلى الصعيد الاقتصادي كانت النتائج ضعيفة.

على الصعيد الاجتماعي تم تحقيق الكثير من الانجازات المادية المهمة.

الدراسات السابقة:

لقد تم الإعتماد في هذا المقال على جملة مهمة من الدراسات السابقة أبرزها:

دراسة : عبد الله شحاته ، (2009م) :

أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي: أن حجم الانفاق صحيح يتحدد من خلال عوامل طبيعية كزيادة السكان و زيادة مستويات الدخول، إلا أن للعوامل السياسية و طبيعة الفئة الحاكمة تأثير لا يمكن تجاهله عند مناقشة محددات حجم الانفاق العام، فالإنفاق العام يتأثر حجمه بنوعية صاحب القرار و الانتخابات في النظم الديمقراطية و كذلك الضغوط التي يمارسها أصحاب المصالح، كما أن صياغة الموازنة تتأثر بالعديد من العوامل التي لا تعكس في كثير من الأحوال تفضيلات الأفراد من خلال الأنظمة النيابية، فالأجندة الخاصة بأصحاب المصالح و النظام السياسي له من الأثر المهم على أولويات الانفاق العام بما يتعارض أحيانا مع الإجماع العام لمجتمع قد لا تنتقل تفضيلاته عبر ممثليه.

دراسة : وفاء تقوت و عبد الغفور مزيان، (2013م) :

أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي: بالرغم من اختلاف الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر و تطور مفهوم التنمية إلا أن الاعتماد المطلق على الريع البترولي يفرغ تلك الاستراتيجيات من محتواها، قد ينجذب المرء إلى بعض النواحي الايجابية نتيجة لعدد من الإجراءات في سياق برامج الإنفاق الأخيرة التي قد توحي بتغير إيجابي، إلا أن الوضع في علاقات الإنتاج ظل على حاله فلم يتم التأسيس لسيرورة إنتاج ذاتي بل تدهورت القطاعات الإنتاجية أكثر وكل ما تم التركيز عليه هو المنشآت القاعدية وهياكل البنية التحتية دون تحقيق إقتصاد تنافسي يمكن من تقليل الاعتماد على ريع المحروقات، إن التغيير مرتبط بحتمية الوعي المختلف للواقع و التطبيق الجاد لأفضل البدائل الممكنة من أجل تحقيق التغير الاجتماعي المفضي إلى نجاح مشروع التنمية.

دراسة : مخناش فتيحة ، (2013م) :

أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ما يلي: بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فانه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تمّ بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية معتبرة كان

الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات، في حين انه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية مهمة فان أثرها يعتبر

محدود، فالاستمرار في السياسات الترقيعية والظرفية، و التوسع في الإنفاق العام غير المدروس هو الاستمرار في المعارك الخلفية والهامشية، التي تترك جانبا المعركة الأساسية الحاسمة، معركة التنمية وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لبلدنا وشعبنا، معركة العصرنة والعدالة الاجتماعية.

- تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين كالتالي:

المحور الأول: مدخل نظري للإنفاق الحكومي.

المحور الثاني: قراءة في مضمون و نتائج برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر منذ 2001م-2014م.

مدخل نظري للإنفاق الحكومي.

يعتبر الإنفاق العمومي أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع حاجات المجتمع العامة وتحقيق أهدافه، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها وإدارتها إلا أن حجم هذا الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

يمثل الإنفاق العام في العديد من البلدان ما بين 50% إلى 60% من الطلب الكلي المتداول في الاقتصاد الوطني، ولا يقل بأي حال من الأحوال عن 30% في معظم بلدان العالم (شحاتة عبد الله، 2009م، ص 1).

وتهدف الحكومات من خلال الإنفاق الحكومي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات من خلال تخصيص جزء من الموارد الاقتصادية للقطاع الحكومي لتقديم السلع العامة التي تهم المجتمع كافة، و جزء آخر لدعم القطاع الخاص لإنتاج السلع التي تشبع حاجات الأفراد الخاصة، كما تسعى أيضا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لضمان منع التقلبات التي تحدث في مستويات الإنتاج والأسعار، و من ثم ضمان تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بحيث يكون هناك توظيف كامل للموارد المتاحة في ظل ثبات المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تحقيق مستوى عال من العمالة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، كما تهدف الحكومات من خلال الانفاق الحكومي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة، حيث أن مستوى الرفاهية الاقتصادية لا يرتبط بحجم الدخل فقط وإنما بكيفية توزيعه بين أفراد المجتمع أيضا، و تعد السياسات الانفاقية من الأدوات الفعالة في تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة .

لذا فإن الإنفاق العام له أثر مهم في تحديد مسار النمو الاقتصادي حيث أن الدولة بمقدورها أن تؤثر على الطلب الكلي بالزيادة وذلك في حالة الكساد الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي سواء الإنفاق الحكومي المباشر أو الإنفاق الحكومي غير المباشر أي التحويلي كالإعانات، ويختلف هذا الأثر بالتغير في مكونات الإنفاق العام من حيث الحجم والكيف، وتستطيع الدولة أن تلعب دورا أكبر في التأثير على كل من العرض الكلي والطلب الكلي وذلك باستخدام الوسائل المتاحة لديها سواء فيما يتعلق بالتأثير على النمو الاقتصادي أي الآثار التخصيصية وأيضا من خلال الآثار التوزيعية أي الأثر على توزيع الدخل وعلى السلم الاجتماعي في المجتمع (تقوت وفاء- مزيان عبد لغفور، 2013م ، ص 3) .

وتؤثر الظروف الاقتصادية في حجم الإنفاق العام ونوعه حيث يزداد هذا الأخير في أوقات الكساد لإحداث الزيادة اللازمة في الطلب الكلي الفعال، أما في حالة الرخاء ولتجنب الضغوط التضخمية يحدث العكس، أي أن طبيعة المرحلة التنموية و وجود الأزمات الاقتصادية من عدمه و طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية هي كلها عوامل تحدد توجهات الإنفاق العام بغض النظر عن ما ترفعه النظم السياسية من شعارات حول برامجها الإنفاقية، و في الدول النامية أين الجهاز الإنتاجي يتميز بعدم المرونة يتحتم التحكم في مستويات الإنفاق العام، و عموما يمكن التمييز بين نوعين من الانفاق الحكومي:

1-الإنفاق الحكومي المنتج: وهو ذلك الانفاق الذي يتم من خلاله استخدام الموارد المالية استخداما كفؤا ويمكن الاستناد إلى شرطين أساسيين لوصف الإنفاق الحكومي بأنه منتج أو كفؤ: الأول: وهو تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من

التكاليف، أي أن الإنفاق الحكومي يجب أن يحقق الهدف المنشود وذلك من خلال الاستخدام الكفء للعمل ورأس المال وبقية العناصر الداخلة في العملية المعنية، والثاني: أن تكون المنافع المتحققة من أوجه الإنفاق الحكومي متساوية النتائج وذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر من إجمالي المنافع من جميع أوجه الإنفاق الحكومي، ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية لكل إنفاق.

2-الإنفاق الحكومي غير المنتج: وهو الفرق بين الإنفاق الحكومي على برنامج معين والإنفاق الحكومي على البرنامج نفسه ولكن باستخدام كفؤ لذلك الإنفاق مما يترتب عليه إنفاق أقل لتحقيق الهدف نفسه، لذلك فإن وجود الإنفاق غير المنتج "يدل على أن الإنفاق الحكومي عال وأنه في الإمكان إنجاز الهدف المطلوب من ذلك الإنفاق بإنفاق أقل"، ووجود الإنفاق غير المنتج قد يؤدي بدوره إلى زيادة عجز الميزانية أو فرض ضرائب أكثر على القطاع الخاص، إضافة إلى أن وجود الإنفاق غير المنتج قد يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي، و ترجع العديد من الأدبيات وجود الإنفاق غير المنتج إلى عدة عوامل منها(تقوت وفاء- مزيان عبد لغفور، 2013م ، ص 3):

- ظهور البطالة المقنعة بين القوى العاملة في الاقتصاد ووجود عناصر إنتاج غير لازمة في العملية الإنتاجية .

-قصور إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات وعدم وجود بدائل متاحة يمكن من خلالها إنجاز المشروع بأقل التكاليف.

- وجود معارضة سياسية وإدارية لتخفيض أو زيادة برنامج معين وظهور الفساد المالي والإداري.

من خلال ما سبق يظهر أن متطلبات التنمية تقتضي رفع معدلات الإنفاق العمومي مع التركيز على الإنفاق المنتج وهو ما يترجم الاتجاه التصاعدي لهذا الإنفاق، وقد ورد في العديد من الأدبيات بعض التفسيرات النظرية لظاهرة نمو الإنفاق العام، و منها دراسة العالم الألماني أدلف فاجنر A. Wagner أو قانون "فاجنر" كونه أول من لفت النظر إلى هذه الظاهرة بعد أن درس حجم الإنفاق العام في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، وخلص إلى نتيجة مفادها أن هناك اتجاه عام نحو تزايد النفقات العامة تماشيا مع التطور الاقتصادي، و ينص قانون "فاجنر" على "أن زيادة الإنفاق العام تكون نتيجة النمو الاقتصادي الناجم عن اتساع حركة النشاط الاقتصادي العام، حيث تكون هذه الزيادة بمعدلات أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" (حسين عوض الله زينب، 1978، ص 55).

وبالتالي فإنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الحكومي وبمعدل أكبر، ويرجع ذلك لجملة من الأسباب أهمها: زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي و توسع وظائفها، زيادة الطلب على السلع العامة.

قراءة في مضمون و نتائج و برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر منذ 2001م إلى 2014م

1- مضمون برامج الانفاق الحكومي:

أ- برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001م-2004م :

أقر هذا البرنامج في ابريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته حوالي 525 مليار دج أي ما يعادل حوالي 7 مليار دولار، و الجدول (1) يوضح المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي.

جدول رقم (1): مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (بالمليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4

دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.1	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2001م

يلاحظ من الجدول (1) أن المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي ارتكزت على أربعة محاور أساسية، حيث حاز قطاع البناء والهياكل القاعدية على القيمة الأكبر من تلك المخصصات نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، فضلا عن أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الإقتصادي، أما التنمية المحلية والبشرية فتحتل المرتبة الثانية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم سبل التنمية الإقتصادية.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

بلغت قيمته ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، و تركزت مخصصاته المالية في خمسة محاور رئيسة تتمثل فيما يلي:

جدول رقم (2) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، (الوحدة: مليار دج).

القطاعات	المبالغ	النسب المئوية
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوابة الوزير الأول، (د. ت)

من الجدول (2) يلاحظ أن المخصصات المالية لهذا البرنامج ارتكزت على محورين رئيسيين، يتعلق الأول بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما تم الشروع فيه في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي نظرا لما تمثله تلك القطاعات من دعم وحافز قوي للإستثمار والتنمية الإقتصادية.

و لأجل توضيح المخصصات المالية السنوية للبرنامج التكميلي لدعم النمو و كذا المخصصات المالية المضافة له يتم إدراج الجدول (3):

جدول رقم (3): البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005- 2009 (الوحدة: مليار دج)

البرامج / السنوات	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي+ موارد الصناديق الاضافية	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام
2005	1273			227	1500
2006	3341	250	277	304	4172
2007	260	182	391	244	1077
2008	260			205	465
2009	260			160	420

المجموع	5394	432	668	1140	7634

Source: World Bank , 2010

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته و البالغة في شكلها الأصلي حوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، زيادة على موارد الصناديق الاضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، كما أضيف لهذا البرنامج بعد اقراره برنامجين آخرين، أحدهما خاص بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و الآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة و البالغة 1140 مليار دج.

ج.برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو) 2010م- 2014م :

رصد لهذا البرنامج مبلغ 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) ، وهو يشمل شقين اثنين هما (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010م) :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11514 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار، كما يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، و عموما الجدول (4) و الشكل (1) يعطيان مزيدا من التوضيح:

جدول رقم (4): القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010- 2014 (مليار دج)

القطاعات	المبالغ
السكن	3700
الأشغال العمومية	619
الموارد المائية	2000
الشبيبة و الرياضة	1130
التنمية الريفية	964
التعليم العالي	868
التربية الوطنية	852
الصحة	619

Source : Agence Nationale de Développement de l'investissement « andi »)

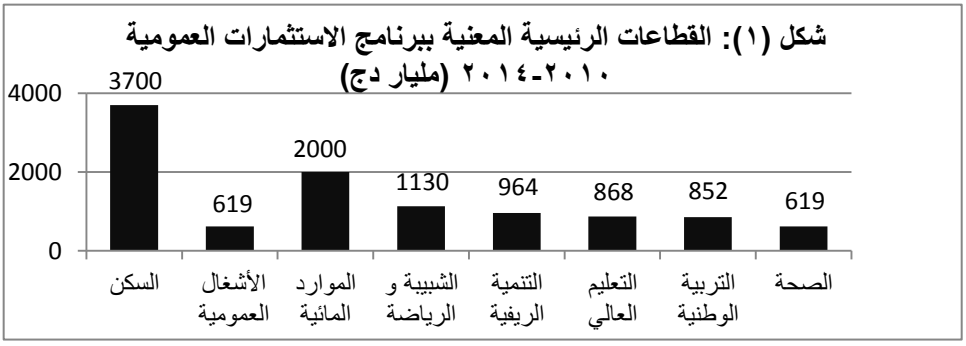

Source :(op – cit).

2- نتائج برامج الانفاق الحكومي:

أ-على الصعيد الإقتصادي:

قصد توضيح مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001- 2009، يمكن تقديم الجدول (5):

جدول رقم (5): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001- 2009 (الوحدة : %)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	34,15	32,65	35,56	37,72	44,33	45,59	43,67	45,14	31,03
الزراعة	9,74	9,22	9,81	9,44	7,69	7,53	7,52	6,43	9,24
الصناعة خارج المحروقات	7,45	7,46	6,76	6,31	5,53	5,27	5,12	4,69	5,72
البناء والأشغال العمومية	8,49	9,06	8,47	8,26	7,46	7,91	8,81	8,64	10,92
الخدمات	21,80	22,24	21,17	21,19	20,08	19,94	20,64	19,39	23,80
باقي القطاعات	18,37	19,37	18,23	17,08	14,91	13,76	14,24	15,71	19,29

المصدر: مخناش فتيحة،2013م

أما الجدول (6) فيوضح أهم التقسيمات القطاعية لنمو اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة من 2010م إلى 2014م .

جدول رقم (6): أهم التقسيمات القطاعية لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة 2010م- 2014م (%)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014*
المحروقات	2.2-	3.3-	3.4-	5.5-	0.6-
القطاعات الأخرى (خارج المحروقات)	6.3	6.1	7.1	7.1	5.7
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5
صناعة خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.8
بناء و أشغال عمومية + خدمات المحروقات	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
خدمات خارج الادارات العمومية	7.3	7.1	6.4	7.8	8.1
إجمالي الناتج الداخلي	3.6	2.8	3.3	2.8	2.8

المصدر: بنك الجزائر،(2014 م)

من خلال ما جاء في الجدولين (5) و (6) يمكن القول:

– بالنسبة للقطاع الصناعي: ظل هذا القطاع طوال الفترة 2001م – 2009م يسجل نسب مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام، و السبب عدم اهتمام الدولة بدعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون، كما أن ضعف أداء المؤسسة الجزائرية انعكس بعدم قدرتها على المنافسة، الأمر الذي تسبب في إنكماش القطاع الصناعي مقابل القطاع الخدمي و التوزيعي، و في سنة 2013م عرف القطاع الصناعي نموا متباطئا مواصلا بارتفاع طفيف قدره 4.1% في القيمة المضافة الصناعية عمومية و خاصة مقارنة بسنة 2011م، و يبقى النمو خارج المحروقات الأضعف بالنسبة لكل القطاعات و لا يساهم في نمو الناتج الداخلي إلا بنسبة 6.7%.

–بالنسبة للقطاع الفلاحي: حقق هذا القطاع على مدار السنوات الأربع لبرنامج الانعاش الاقتصادي معدلات متذبذبة ارتباطا بتذبذب الظروف المناخية، بالإضافة إلى عدم شمولية الدعم المخصص للاستثمار الزراعي و اقتصاره على بعض المناطق فقط و شريحة قليلة من المزارعين، و في البرنامج التكميلي لدعم النمو رغم تخصيص حوالي خمسة أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بقيت معدلات النمو أيضا متذبذبة على مدار الفترة 2005م – 2008م بسبب الظروف المناخية قبل أن تشهد تحسن سنة 2009، أما خلال السنوات (2009،2010،2011) تم تحقيق نتائج مهمة فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في القطاع وتحسن التغذية لمجموع السكان، رغم أن نسبة استيراد الغذاء بقيت على العموم مرتفعة حتى في سنة 2013م .

– فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية: إن تخصيص مبالغ مالية مهمة لهذا القطاع كان له انعكاسات إيجابية على نتائجه خلال الفترة 2001م – 2004م، باستثناء الانخفاض الذي شهده القطاع سنة 2003م بسبب تأثره بزلزال 21 ماي 2003م، إضافة إلى التذبذب في إنتاج الإسمنت وتموين السوق بمواد البناء و الذي عرقل عملية التحكم في التكاليف و نسبة وتيرة الإنجاز، لكن القطاع عاود النمو من جديد إبتداءا من سنة 2007م، و رغم مواصلة القطاع ارتفاعة بوتيرة معتبرة (6.6%) في سنة 2013 إلا أنها كانت أقل من تلك المسجلة في سنة 2012م نتيجة انخفاض الاستثمارات العمومية و لانتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات)، و عموما بلغت مساهمة هذا القطاع بقيمة مضافة تقدر بـ 1620.2 مليار دينار، مثلت 9.8% من إجمالي الناتج الداخلي و 12.6% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، كما ولد هذا القطاع 22.2% من النمو الاجمالي (بنك الجزائر، 2014م، ص 28).

– أما بالنسبة لقطاع الخدمات: فقد شكل هذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاع المحروقات، حيث إنتقلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 21.80 % سنة 2001 إلى 23.80% سنة 2009، و ذلك بسبب تحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل والاتصالات، وتطوير التوزيع، و في سنة 2013 شهد نشاط الخدمات المسوقة تحسنا ملحوظا مسجلا بذلك أعلى نسبة نمو منذ سنة 2008 بقيمة مضافة تقدر بـ 3827.4 مليار دينار، و يساهم هذا القطاع في نمو الناتج الداخلي الاجمالي بأكثر من النصف (56.3%)، كما يولد ما يقارب ربع تدفق الثروة (23.1%) (بنك الجزائر، 2014 ، ص 29)، و يمكن تفسير هذا الآداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة إلى ديناميكية فرعي النقل و التجارة.

– أما قطاع المحروقات: و نتيجة انخفاض أسعار البترول بسبب تفجيرات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 34.15 ما بين سنتي 2001م و 2002م، لكن القطاع عاود ارتفاعه بداية من سنة 2003م و بقي محافظا على ارتفاعه حتى سنة 2006م، قبل أن يسجل إنخفاضا ما بين سنتي 2008م و 2009م بسبب الأزمة المالية العالمية، و في سنة 2013م شهد القطاع أكبر انخفاض حيث تراجعت قيمتة المضافة بنسبة 5.5%، و بذلك لم تعد تولد المحروقات سوى 29.9% من تدفق الثروة بل و تساهم سلبيا في النمو بواقع 69.2% (بنك

الجزائر، 2014م ، ص 31)، و السبب هو انخفاض أسعار المحروقات السائلة و الغازية بين سنتي 2012 و 2013، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ايرادات الصادرات بنسبة 10.27% خلال نفس الفترة.

مما سبق يتضح أن الوضع يستحق القلق نظرا لكون النشاط الصناعي يميل نحو الانكماش المستمر على المدى الطويل بدرجات متفاوتة، مقابل نمو معتبر في قطاع السلع غير القابلة للتبادل.

ب-على الصعيد الإجتماعي:

أما النتائج الاجتماعية لبرامج الانفاق الحكومي الثلاثة فتظهر على مستوى العديد من القطاعات أهمها:

- **التشغيل:** لقد حقق معدل البطالة انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2001م- 2009م من 27.3% إلى 10.2% على التوالي، أما تطورات معدل البطالة خلال الفترة من 2012م إلى 2015م فيوضحها الجدول (7):

جدول رقم (7): تطور معدل البطالة الاجمالي خلال الفترة 2012- 2015 (%)

البيان	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة الاجمالي	11.0	9.8	10.6	11.2

Source : C.N.E.S,(2016) .

لقد ازداد معدل التشغيل بشكل ملحوظ نتيجة انخفاض معدل البطالة بشكل معتبر خلال الفترة 2000- 2013، قبل أن يستقر نسبيا في 2014 و 2015 عند المعدلين 10.6% و 11.2% على التوالي، و كانت أكثر القطاعات المولدة للشغل هي قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات، لكن هذا الانخفاض في معدل البطالة يبقى دون الأهداف المسطرة خاصة إذا قورن بالمبالغ الضخمة التي ضخت في صورة استثمارات، كما أن هذا الأثر الإيجابي لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي، فالزيادة في حجم العمالة و ما تولّده من زيادة في الطلب الكلي، لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي الذي بقي يتميز بعدم المرونة و لا يستجيب للطلب المتزايد هذا الأخير الذي أصبح يلبى الجزء الأكبر منه من الخارج.

- **قطاع الصحة العمومية:** للاطلاع على نتائج هذا القطاع يتم إدراج الجدولين (8) و (9):

جدول رقم (8): تطورات هيكل الصحة العمومية خلال الفترة 1999- 2009

الانجازات المادية	الفترة 1999 إلى 2004	الفترة 2005 إلى 2009	الفترة 1999 إلى 2009
المستشفيات	13	23	36
العيادات متعددة الاختصاصات	50	83	133
المراكز الصحية	136	126	262
قاعات العلاج	694	402	1096

المصدر: مصالح الوزير الأول، 2010م

جدول رقم (9): تطور مؤشر الأمل في الحياة خلال الفترة 1995- 2014

السنوات	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
الأمل في الحياة عند الولادة (بالسنوات)	67.3	72.5	74.6	75.6	76.3	76.5	76.4	77.0	77.2
مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة	0.728	0.808	0.840	0.855	0.866	0.869	0.868	0.877	0.880

Source : C.N.E.S, 2016

إن التطور الايجابي للانجازات المادية لقطاع الصحة يعكسه تحسن مؤشر الأمل في الحياة بزيادة عدد سنوات الأمل في الحياة من 67.3 سنة في 1995 إلى 77.2 سنة في 2014.

- **قطاع السكن:** تشير الإحصائيات إلى أن برنامج دعم النمو قد سمح بإنجاز 1045269 سكن و ذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات، ما جعل عدد المساكن المنجزة خلال الفترة 1999 إلى 2009 يصل إلى 1739118 سكن (مصالح الوزير الأول، 2010) بمختلف الصيغ، كما بلغ مجموع التسليمات خلال الفترة 2004-2013، 1925000 مسكن (بنك الجزائر، 2014، ص 28- 29).

- **قطاع التربية الوطنية:** الجدولان (10) و (11) يبينان حجم الإنجازات في قطاع التربية خلال الفترة 1999- 2015:

جدول رقم (10): تطور الإنجازات المادية لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1999- 2009

الانجازات المادية	1999 -2004	2005- 2009	الفترة 1999 إلى 2009
المدارس الإبتدائية	2792	1800	4592
الإكماليات	687	1013	1700
الثانويات	287	379	666
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	140	358	498
المطاعم و النظام نصف الداخلي	735	2508	3243

المصدر: مصالح الوزير الأول، (2010م)

جدول رقم (11): تطور عدد المنشآت المدرسية خلال الفترة 2010 إلى 2015

السنوات	الطور الابتدائي	المتوسط	الثانوي	المجموع
2011-2010	17790	4801	1749	24340
2012 -2011	17945	5025	1883	24853
2013 -2012	17995	5086	1956	25037
2014 -2013	18143	5159	2043	25345
2015 -2014	18333	5239	2141	25713

Source : C.N.E.S , 2016

يعد قطاع التربية صلب التنمية البشرية، و لهذا خصصت لهذه القطاعات أغلفة مالية هامة تجسدت في انجازات مادية معتبرة.

3- ثغرات برامج الانفاق الحكومي:

بعد التطرق لأهم محاور برامج الانفاق الحكومي بداية من 2001م-2014م ثم آثار هذه الأخيرة على كل من الصعيدين الإقتصادي و الإجتماعي، يمكن تثبيت جملة من الملاحظات:

أ-بداية من خلال التطرق لمخصصات برامج الإنفاق الحكومي المتتالية يتضح النمو السريع جدا في حجم الاستثمارات، و هذا يطرح مشكلات عديدة أهمها عدم قدرة الأجهزة التنفيذية والتقييمية من استيعاب و التحكم في هذه الزيادة السريعة، و عدم بقاء نوعية التهيئة لمشاريع هذه البرامج بنفس الجودة، لا سيما إذا أخذ في الاعتبار أن تمويل هذه المشاريع و كل ما يتعلق بصيانتها يرتبط بمورد ناضب و أسعاره تتعرض يوميا للتذبذب، و ربما ما يؤكد هذه الرؤية هو سلسلة التراجعات التي شهدتها الجزائر منذ بداية النصف الثاني من عام 2014م بمجرد إنخفاض سعر البترول، و في سنة 2015م و نتيجة حدوث انخفاض آخر لأسعار البترول قدره 47.02% بين السداسي الثاني من سنة 2014م و السداسي الأول من سنة

2015م، إنخفضت قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 43.1% خلال نفس الفترة، و انتقل رصيد الميزان التجاري من فائض بـ 2.31 مليار دولار إلى عجز بـ 8.18 مليار دولار خلال نفس الفترة، و توسع العجز الاجمالي للخزينة العمومية بسبب ضعف مداخيل الضريبة البترولية المرتبط بتواصل انخفاض أسعار البترول و ارتفاع نفقات الميزانية، كما تآكلت موارد صندوق ضبط الايرادات تآكلا حادا قدره 1714.6 مليار دينار بين نهاية يونيو 2014م و نهاية يونيو 2015م، أي بانخفاض قدره 33.3% في غضون 12 شهرا (بنك الجزائر، 2015م، ص 6-7)، بعد عدة سنوات من الجهد المتواصل في تراكم الادخار الميزاني.

ب- برامج الإنفاق هذه ترتكز على النظرية الكينزية و مضمونها أن اتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى انعاش الطلب و الذي يؤدي بدوره إلى تشجيع الإنتاج، لكن نظرية كينز هذه موجهة لتلك الدول التي تتمتع بمرونة في جهازها الانتاجي، غير أن المشكلة في الجزائر على غرار باقي الدول المتخلفة هو عدم تمتعها بمرونة الجهاز الإنتاجي، ومن ثم فإن زيادة الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق يتم تلبيتها بزيادة الإستيراد لا بزيادة الإنتاج المحلي.

ج- الملاحظ أن القطاعات التي حظيت بأهمية كبيرة في برامج الانفاق الثلاث تتركز في القطاعات الاجتماعية، وكان ذلك على حساب القطاعات الإنتاجية، التي تعتبر الممول الحقيقي و المستدام للرفاه الاجتماعي لا الريع البترولي، لهذا فإن هذه البرامج في نهاية المطاف لا تعدو عن كونها تأتي من إنفاق دخل غير متجدد و بالتالي ستتراجع بتدهور ذلك الدخل أو انقطاعه ما يجعل من الرفاهية التي تحاول الدولة الجزائرية تحقيقها للمواطن رفاهية مؤقتة.

د- بالرغم من الزيادة التي شهدها متوسط معدل النمو خارج المحروقات مما كان له بعض الأثر الايجابي في إنعاش الاقتصاد إلا أنه يبقى ضعيف مقارنة بما تم تخصيصه من موارد وقد يرتبط ذلك بالتأخر في انجاز المشاريع المقترحة بالإضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما خصص لها في الميزانية الأولية، وهو ما يشير إلى غياب رؤية واضحة فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف الهيئات و المؤسسات المكلفة بالإشراف على المشاريع، و يؤكد عدم الفعالية و النجاعة في تسيير الموارد المالية.

النتائج:

1- إن السياسة المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة 2001م- 2014م هي سياسة مالية توسعية بحتة، تم فيها إنفاق ملايير الدولارات دون أن تعمل على تطوير الإقتصاد الوطني و تحريك الآلة الإنتاجية.

2- أن السياسة الانفاقية في الجزائر لم تؤدي إلى إنشاء مؤسسات و شركات تعمل على خلق القيمة المضافة.

3- لقد تم التركيز أكثر في السياسة الانفاقية للجزائر على الطابع الإجتماعي، حيث تم تخصيص أغلفة مالية معتبرة لقطاع السكن و الأشغال العمومية و البنية التحتية و لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

4- إن برامج الانفاق الخاصة بالألفية الثالثة تجعل من المبرر القول أن الجزائر و على غرار الكثير من الدول ليس لديها سياسة إقتصادية، بل سياسة مصروفات أو الأصح لديها تشكيلة متعددة لما يمكن تسميته "بازار إقتصادي" خاصة في جانب المصروفات.

التوصيات:

1- ضرورة انتهاج سياسة نمو عقلاني لحجم الاستثمارات، تمكن الأجهزة التنفيذية والتقييمية من استيعاب و التحكم في ذلك النمو.

2- ضرورة وجود رقابة يقظة صارمة وتنظيم محكم للموارد العمومية التي سيتم انفاقها.

3- ضرورة وجود رؤية واضحة فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف الهيئات و المؤسسات المكلفة بالإشراف على المشاريع خاصة المشاريع الإستراتيجية كالطرق و السكك الحديدية و النقل العمومي و السدود و التي غالبا ما تشهد إعادة تقييم لأغلفتها المالية بصورة دورية، حتى تتأكد الفعالية و النجاعة في تسيير الموارد المالية.

4- باعتبار أن تقدير المشاريع في الجزائر مبالغ فيه كثيرا، هذا يقتضي ضرورة التركيز على الرقابة الصارمة و متابعة المشاريع بدقة خاصة منها الكبيرة و الإستراتيجية لاسيما من جهة الفوترة و التحكم في الإنجاز.

5- يجب على صناع القرار في الجزائر الابتعاد عن تكريس نفس السياسات المتبعة منذ سنوات، و الابتعاد عن سياسة توزيع الريع في شكل إنفاق على المنشآت دون أدوات الإنتاج و دون ترشيد و تخطيط سليم.

6- يجب على صناع القرار في الجزائر أن يركزوا على المقاربة الطويلة لا المؤقتة، و على النظرة بعيدة المدى بدل النظرة القصيرة المدى، حتى لا يتم البقاء في سياسات ذات توجه خطي و تكرار نفس الأخطاء المرتكبة و بنتائجها المعلومة.

7- العمل من أجل فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات تدريجيا، و السعي من أجل تنويع الاقتصاد بالتركيز على الاستثمار في القطاعات الانتاجية كالزراعة و الصناعة إضافة إلى قطاع السياحة و الخدمات و الاقتصاد الرقمي و الطاقات المتجددة، فكل هذه القطاعات تعتبر مصدر معدات و منتجات وسيطة ضرورية للتنمية، و مصدر موارد مالية حقيقية و مستدامة تمول الرفاه الاجتماعي لا الريع البترولي المتذبذب و غير المتجدد، على أن تكون البداية بإعادة النظر في تقييم ميزانية القطاعات، حيث يجب أن تعطى الأولوية في الميزانيات للقطاعات المنتجة للثروة.

8- محاربة الفساد، و إطلاق نظام وطني للحوكمة الاقتصادية لمتابعة الاستثمارات و إعطاء حلول جدية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي.

9- إعادة النظر في طريقة وضع السياسات حيث يجب إعتماد مفهوم اليقظة الاستراتيجية المبنية على التوقعات الرشيدة من خلال المعلومات الاحصائية السليمة.

المراجع:

1. شحاتة، عبد الله (2009). الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الانفاق العام– رؤية عامة. القاهرة. ص 1– 16.

2. تقوت، وفاء– مزيان، عبد الغفور (12–13 نوفمبر 2013). سياسات الإنفاق الحكومي في الجزائر بين الأهداف المرجوة و الإنجازات الفعلية – دراسة تقييمية 2001– 2014، ملتقى وطني حول "السياسات الإقتصادية الراهنة في الجزائر – الواقع و التحديات". كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة محمدالشريف مساعدية سوق أهراس– الجزائر. ص 1– 20.

3. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (د.ت). تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

4. حسين عوض الله، زينب (1978). المالية العامة. دار النهضة العربية. مصر.

5. بوابة الوزير الأول (د.ت). البرنامج التكميلي لدعم النمو. http ://www.premier–ministre.gov.dz (2017/4/17)

6. بيان اجتماع مجلس الوزراء (ماي 2010). برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014، بوابة الوزير الأول. http ://www.premier-ministre.gov.dz (2016/7/5)

7. Agence Nationale de Développement de l'investissement (Andi).

8. مخناش، فتيحة (12-13 نوفمبر 2013). سياسة الإنفاق العام التوسعية و أثرها على النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2012. ملتقى وطني حول "السياسات الإقتصادية الراهنة في الجزائر- الواقع و التحديات". كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس- الجزائر. ص 1- 22.

9. بنك الجزائر (نوفمبر 2014). التطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر. التقرير السنوي 2013. ص 3- 232.

10. C.N.E.S. (2016). Rapport nationale sur le développement humain 2013- 2015 . ANEP : rouiba. P 3- 203.

11. مصالح الوزير الأول (أكتوبر 2010). ملحق بيان السياسة العامة. الملحق 2.

12.بنك الجزائر (ديسمبر 2015). التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات لسنة 2015م، ص 3- 22.

13.بنك الجزائر (نوفمبر 2016). التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر. التقرير السنوي 2015. ص 155.

14. World Bank .(2010). régional économic prospects, reviewed on 3/2/2010. http://siteresources.Worldbank.org/INTGEP2010/Resources/Appendix-MNA.pdf.4/11/2017